مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م٢٠ ع١، ص ص: ٣-٣١ (٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ)

دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة : دراسة اقتصادية قياسية

محمد نجيب غزالي خياط

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٤/٥/١هـ وقبل للنشر في ١٤٢٥/٣/٢٦هـ)

المستخلص. يتميز تمويل النفقات الاستهلاكية (تمويل المستهلكين) في بعض جوانبه عن تمويل النفقات الإنتاجية والاستهلاكية لمنشآت الأعمال في تأثيره المباشر على الإنفاق الاستهلاكي، ويتضمن التعجيل بالحصول على الموارد (نقدية أو عينية) لقاء التزام المستهلك بأن يرد هذه الموارد في وقت لاحق. ومن أكثر الأمثلة شيوعا: تمويل السلع المعمرة والأثاث المنزلي والسيارات.

في الآونة الأخيرة نما حجم التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية بشكل كبير وبات يؤثر على الاقتصاد السعودي، مما يتطلب ضرورة مراجعة الواقع الحالي، وخاصة فيما يتعلق بحقوق طرفي عملية الاقتراض (المستهلك والمؤسسة المالية). تتناول هذه الدراسة تطور التمويل الاستهلاكي في المملكة وتقدير دالة الطلب على التمويل في مدينة جدة باستخدام بيانات مقطعية تم تجميعها بصورة عشوائية من أحياء مدينة جدة.

وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب الاقتراض موجه لشراء السيارات، وتصل الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن شـــروط المؤســـسات التمويلية المقرضة تحد من حجم التمويل الاســـتهلاكي، حيـــث تـــشير النتائج إلى انخفاض مرونتي الطلب الدخلية ومدة السداد، مما يتطلـــب ضرورة مراجعة الأسس التي يتم بناء عليها منح القروض.

المقدمة

عرف المجتمع السعودي منذ القدم عمليات التمويل الاستهلاكي، عن طريق إقراض الأفراد لبعضهم البعض وفقًا للثقة وعلاقات القربى والصداقة والجيرة، وعلى أساس التعاون على البر والتقوى وفعل الخيرات، وكان شائعًا القرض الحسن والقروض بضمان الرهن الذي يقدمه المقترض للمقرض. ومع تطور المجتمع نشأت المؤسسات التمويلية المتخصصة كالبنوك وصناديق الإقراض المتخصصة، العقارية، والصناعية، والزراعية، والاجتماعية وشركات التقسيط والمؤسسات التجارية.

في الآونة الأخيرة تزايدت القروض الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى تزايد حجم دين قطاع المستهلكين. يرى بعض المحللين أن تزايد الدين يؤثر على الوضع المالي للمستهلكين، مما يؤثر في النهاية على الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي. وقد أوضح ديركن وجونسون[١] (Durkin and Jonasson, 1998) في دراسة عام ١٩٩٨م، أن الكثير من المقالات الاقتصادية ركزت على الآثار السلبية للائتمان الاستهلاكي، ويظهر ذلك من خلال انخفاض الاستهلاك المستقبلي نتيجة لتزايد الاقتراض الحالي، حيث إن تزايد المديونية قد يؤثر على قدرة المدينين الاستهلاكية في المستقبل، خاصة إذا كانت خسائر القروض أكبر من المتوقع، مما يترك آثارا سلبية على الإنفاق الاستهلاكي. وهنالك من يرى أن تزايد الائتمان

---

(١) **Thomas Durkin** and **Zachariah Jonasson,** "*An Empirical Evaluation of the Substance and Cyclicality of Financial Reporting: The Case of Consumer Credit*", Mimeo, Board of Governores of the Fedral Resrve System, April (1998).

الاستهلاكي له آثار إيجابية على الاقتصاد، وتظهر بعض الدراسات الحديثة أن لنمو الائتمان الاستهلاكي علاقة طردية بالاستهلاك المستقبلي[٢].

أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة عكسية بين عبء خدمة دين الاستهلاك والاستهلاك المستقبلي، ذلك بأن ارتفاع عبء خدمة الدين الاستهلاكي قد يجعل الاستهلاك الخاص حساسا جدا لانخفاض الدخل[٣].

ويتراوح الانفاق الاستهلاكي في المملكة بين (٣٧٪-٤٦٪) من إجمالي الانفاق على الناتج المحلي خلال السنوات (١٩٩٨-٢٠٠٢م)، لذا فهو أحد المحركات الرئيسة لنمو الاقتصاد، وتأثيره على نموه يجب أن يؤخذ بجدية.

نركز في هذا البحث على التمويل بغرض الاستهلاك باعتباره أحد الظواهر الجديدة في الاقتصاد السعودي، وله أثار اقتصادية على المستويين الجزئي والكلي. وسيستخدم أسلوب التحليل للإحصائيات المتعلقة بالتمويل، لتحديد مقدار تزايده مع مقارنته ببعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسة مثل الناتج المحلي والاستهلاك الخاص كأحد مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تقدير دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة، من خلال دراسة العلاقة بين الطلب على القروض التي حصل عليها المستهلكين والعوامل المؤثرة فيها، وذلك باستخدام البيانات المقطعية التي تم تجميعها.

أهداف الدراسة

١- التعرف على تطور التمويل الاستهلاكي في المملكة.

٢- تقدير دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي.

---

(٢) **Jonathan McCarthy,** "*Debt, Delinquencies and Consumer Spending*", Current Issues in Economics and Finance, Federal Reserve Bank of New York, Feb. (1997), pp: 1-6.

(٣) **Philippe Baccheta** and **Stefan Gerlach**, "Consumption and Credit Constraints: International Evidence", *Journal of Monetary Economics*, pp: 207-238 (1997).

نطاق الدراسة

تشمل الدراسة مدينة جدة، وذلك لعدة أسباب أهمها نمطية المدينة، وإمكانية تمثيلها للمجتمع ككل باعتبارها أحد المدن التجارية الرئيسة في المملكة، هذا فضلا عن أن تكاليف إجراء البحث الميداني على مستوى المملكة كبيرة مما يحدد نطاق الدراسة. تقتصر الدراسة الميدانية على الفترة (١٤٢٢/١٠/١٦هـ) إلى (١٤٢٣/١/١٢هـ) التي تم خلالها توزيع وتجميع الاستبانات، ولن تشتمل الدراسة على تمويل المساكن والعقارات باعتبارها خارج نطاق مفهوم التمويل الاستهلاكي، والذي ينصب أساسًا على القروض التي حصل عليها المستهلكون بغرض إنفاقها على الاستهلاك، ويشمل ذلك شراء السلع المعمرة والسيارات والسياحة والعلاج الصحي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على اختيار عينة حجمها ١٧٣٦ ممثلة لمجتمع جدة، حيث تم توزيع الاستبانات بصورة عشوائية على الأسر المقترضة بأحياء المدينة[٤] المختارة عشوائيًا من المناطق التي تم تحديدها بناء على التجانس الجغرافي والاقتصادي لتلك المناطق. ومن ثم تفريغها وتحليل النتائج الإحصائية للنموذج الاقتصادي المقترح.

التمويل الاستهلاكي: المفهوم والآثار الاقتصادية

يقصد بالتمويل الاستهلاكي تقديم القروض للمستهلكين، بغرض إنفاقها على شراء سلع استهلاكية وقد تكون معمرة، ويتم تمويل الاستهلاك طبقا لعلم التمويل عن طريق قناتين رئيستين هما: الأساليب التقليدية للائتمان الاستـــــهلاكي والائتمان العرفي. وفيما يلي بيان تفصيلي لكل منهما:

---

(٤) لمزيد من التفصيل حول الأحياء التي وزعت عليها الاستبانات راجع الملحق رقم (١).

أولاً : *الأساليب التقليدية للائتمان الاستهلاكي*

تنحصر الأساليب التقليدية للائتمان الاستهلاكي في نوعين، هما ائتمان الحساب المفتوح (Open Account) والائتمان النقدي (Cash Credit).

ائتمان الحساب المفتوح

يتضمن ائتمان الحساب المفتوح، استخدام الائتمان بواسطة المستهلك لتمويل تحويلات مالية لعملية محددة. وأحد المفاهيم الأساسية لهذا الائتمان، أن تتم الموافقة على منح الائتمان ومبلغه قبل بروز الحاجة إلى الإنفاق الاستهلاكي. ويستطيع المستهلك اقتراض أي مبلغ طالما أنه لا يتجاوز حد الائتمان المسموح به، وطالما أن الدفعات المستحقة يتم سدادها حسب الاتفاق. وقد صمم هذا النوع من الائتمان لتمويل العمليات المالية الصغيرة، مثل شـــراء الملابس وشراء البنـــزين ...إلخ، إلا أن ظهور بطاقات الائتمان سمح للمستهلكين باستخدام هذا النوع من الائتمان في عمليات مالية كبيرة من حيث عدد المستهلكين وقيمة المشتريات. ومما يجدر ذكره أن هذا النوع من التمويل تتميز به الدول المتقدمة، نظرًا لمتطلباته التي تتمثل بضرورة توافر معلومات متكاملة عن المستهلك، ولا يتم استخدام هذا النوع من التمويل في المملكة.

الائتمان النقدي

يتم فيه الحصول على الائتمان النقدي من خلال عقود الاقتراض، ويحصل المقترض فيها على المبلغ نقدًا، وعادة ما يتم ذلك من قبل المؤسسات المالية المقرضة، وقد يستخدم القرض لسداد قرض آخر أو لشراء سلع، ويفرض عليه سعر فائدة يتم تحديده مسبقًا، وهذا النوع من القروض موجود بالمملكة منذ نشأة المؤسسات المالية بها.

ثانيًا : الائتمان العرفي

يتميز الائتمان العرفي بكون الممول لا ينتمي إلى المؤسسات المالية، ويتم إجراء العملية التمويلية دون وجود إجراءات أو أوراق رسمية تحكمها، كما قد يكون القرض في الائتمان العرفي دون مقابل مادي. وهنالك أربعة أنواع من الائتمان العرفي يتم التعامل بها في الدول النامية، هي: الإقراض المباشر بواسطة الأفراد والمؤسسات ذات الفائض النقدي المؤقت (التمويل المتقطع)، والإقراض بواسطة الأفراد أو المؤسسات المتخصصة في الإقراض (التمويل المتحد)، والإقراض بواسطة الأفراد من غير العاملين في قطاع الائتمان (التمويل المترابط) والتمويل الجماعي.

بغض النظر عن أشكال التمويل، يؤثر التمويل الاستهلاكي على السلوك الاستهلاكي للفرد، كما أن له آثار على الاقتصاد الكلي وعلى المؤسسات التمويلية. وفيما يلي نتناول الآثار المترتبة على التمويل الاستهلاكي:

أ- تزداد القوة الشرائية الفورية للمتمول عند اتمام عملية التمويل، ولا بد من سداد الأموال المقترضة في مرحلة لاحقة، مما يجعل الزيادة في القوة الشرائية مؤقتة، وبالتالي لا تتغير بشكل عام القدرة الشرائية للمتمول. كما أنه لا بد من دفع تكلفة التمويل المتمثلة في مقابل استخدام أموال الغير. هذه التكلفة في الحقيقة ما هي إلا تكلفة الانتفاع باستخدام هذه الأموال. ونظرًا لقيام المتمول بدفع هذه التكاليف، يترتب على ذلك انخفاض قدرته الشرائية في فترة لاحقة. على الرغم من ذلك، فإن استخدام التمويل يعمل على تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة، وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي في المجتمع.

ب- قد يكون التمويل بهدف مقابلة مصاريف غير متوقعة، مثل العلاج والكوارث أو لسد فجوة الادخار الشخصي. وقد لا يكون التمويل لأسباب طارئة، فهنالك متمولون يلجئون للتمويل بغية إشباع الرغبة في الاقتناء، أو التمتع بالسلع

أو الخدمات التي لا يوفرها دخلهم الجاري، مثل تمويل السياحة أو الترفيه أو شراء سلع الرفاهية. وعلى الرغم من أن هذا السلوك يؤدي إلى إشباع فوري للرغبات، إلا أنه قد يتسبب في مشكلات مالية حقيقية مستقبلية، فبعض المتمولين تصيبهم حالة "تهم الشراء"، وعادة ما يقوم هؤلاء بالاقتراض بغية الشراء دون تقييم للآثار المترتبة على ذلك. ويعتبر هؤلاء المتمولون مقامرون، حيث أنهم يبنون قراراتهم الاستهلاكية على أساس ما يحتمل مما يستلمونه من أموال في المستقبل، فإذا لم تتحقق هذه الأموال فإن المتمول يفقد جزءًا من استهلاكه آنذاك.

ج- يلجأ المتمول في بعض الأحيان إلى الاقتراض لشراء سلع معمرة رئيسة تتصف بأنها تعطي منافع لعدة سنوات، واستخدام الائتمان يؤدي إلى التمتع الفوري للمتمول بهذه المنافع على الرغم من عدم امتلاكه للقيم الكاملة لهذه السلع. وطالما أن القيم المدفوعة تتناسب مع استهلاك السلعة فإن ذلك يجعل المتمول لايتردد في الاقدام على الاقتراض.

د- يعتبر نشاط تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية، إذ أنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وإلى زيادة العمالة، في حالة عدم وجود تشغيل كامل، كما أنه قد يؤدي إلى التضخم في حالة وجود تشغيل كامل للموارد. إضافة إلى ذلك فإن إيرادات تمويل المستهلكين تعتبر من أهم إيرادات المؤسسات المالية، وذلك للتفاوت الكبير بين فوائد القروض الآمنة نسبيًا مثل الإقراض بين البنوك (Inter banks loans)، وفوائد تمويل المستهلكين ذي المخاطر المرتفعة، حيث قد يصل فرق الفوائد بينها إلى أكثر من (١٤٪). ويرجع السبب في إرتفاع المخاطر في تمويل المستهلكين إلى التأخير في السداد أو التوقف عن الدفع. لذا تعمل مؤسسات الإقراض على زيادة علاوة المخاطر، في حالة تمويل المستهلكين وإلى رفع مخصص الديون المعدومة لمجابهة مخاطر التأخير أو عدم السداد.

أما المبرر الآخر لارتفاع معدلات الفائدة على القروض الاستهلاكية، فهو انخفاض المرونة السعرية لهذه القروض. فمن المعروف أن المستهلك يضطر إلى الاقتراض بعد استنفاذ مدخراته، وكلما زادت حاجته إلى القرض قلت مرونته بالنسبة لتكلفة التمويل. ولتقليل مخاطر الائتمان في تمويل المستهلكين، سواء كان بالقروض أو بعقود البيوع لأجل، تعمد المؤسسات المصرفية إلى أخذ الضمانات على الديون المترتبة على المستهلكين، ومن أهمها ضمانات الإثبات التي تتكون من كتابة الدين وتوثيقه والإشهاد عليه، أما ضمانات السداد فوظيفتها التحقق من قدرة العميل، ورغبته في دفع ما عليه من دين في الوقت المحدد وهذا يتم ضمن ما يعرف بـــ (التحليل الائتماني للمستهلك).

أدبيات الدراسة

إن أغلب الدراسات التي تناولت التمويل الاستهلاكي، لم تركز علي جانب الطلب وإنما كانت تركز على جانب العرض وتنظر إلى جانب الطلب على أنه (Homogeneuse Stock)، ولكن هنالك بعض الدراسات التي ركزت بصورة غير مباشرة على الطلب على التمويل الاستهلاكي، من خلال الاهتمام بالعلاقة بين الديون الاستهلاكية والانفاق الاستهلاكي. من هذه الدراسات ما قدمته مارجريت جريفتسز (Margaret Griffiths, 2000)[٥] في دراسة نموذج نمو الائتمان الاستهلاكي في أستراليا خلال القرن العشرين، وأوضحت أن هناك نموًا كبيرًا في الائتمان الاستهلاكي في أستراليا، وقد فاقت نسبة هذا النمو مثيلتها في الولايات المتحدة، والتي تعتبر الدولة الأكثر نموا في ائتمان المستهلكين. وتظهر نتائج الدراسة أن المستلهكين المقترضين يواجهون صعوبات مالية في الوفاء بمستحقات تلك القروض، ولعل التزايد الذي حدث في القروض الاستهلاكية ليس في مصلحة المستهلكين أو الاقتصاد نظرًا لآثاره السلبية على الأمد الطويل، المتمثلة في انخفاض الاستهلاك نتيجة للوفاء بالتزامات سداد القروض.

(٥) **Margaret Griffiths**, The Sustainability of Consumer Credit Growth in Late Twentieth Centrury Australia, *Journal Consumer Studies & home Economics*, **24**, March 2000, pp: 23-33.

وفي دراسة قام بها دين مكي[٦](Dean Maki, 2001) عن الولايات المتحدة، أظهرت أن الدين الاستهلاكي عند مستوى عالي مقارنة بالدخل، ويرى بعض المحللين أن تزايد الدين الاستهلاكي ربما يؤدي إلى التأثير على إنفاق المستهلكين المستقبلي، مما سيكون له آثار سلبية على الاقتصاد. وقدم لنا مكي دراسة إحصائية حول عبء خدمة الدين الاستهلاكي، مقارنا بين كل من الدين المدار والدين الجديد (Revolving Debt) Revolving and Non.

أظهرت الدراسة أن تزايد الدين الاستهلاكي قد كان مصحوبا بزيادة في الاستهلاك المستقبلي، مما يدعم الرأي القائل بأن تنامي القروض الاستهلاكية يدفع بالاقتصاد نحو مزيد من النمو. ولعل السبب وراء ذلك يعود إلى القيود المفروضة على الاقتراض، ذلك إن الاقتراض المقيد عادة ما يكون مصحوبا بالشروط الملائمة لضمان السداد، وبناء عليه فإن القدرة على السداد والسداد الفعلي تعمل بأثر إيجابي على زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

ركز كنج (King, 1994)[٧] في دراسته على فكرة فيشر القائلة، بأن في حالة زيادة عبء الدين الاستهلاكي، يقلل المستهلك استهلاكه مواجهة لارتفاع عبء المديونية مما يقلل الناتج المحلي، ويؤثر على أسعار الأصول وتنخفض الثروة الصافية، مما يعمل في النهاية على انخفاض الناتج مرة أخرى. ويرى كنج أن لهذا الأثر كان له دور كبير في الانحسار الاقتصادي خلال عام (١٩٩٠-١٩٩١م).

أوضحت دراسة أولني[٨] (Olney, 1999) أن هنالك علاقة عكسية بين الائتمان الاستهلاكي والاستهلاك خلال فترة الكساد الكبير، حيث أظهرت الدراسات السابقة أن هناك انخفاضًا كبيرًا في الاستهلاك خلال العام ١٩٣٠م، والذي يمكن

---

(٦) **Dean Maki**, "Household Debt and the Tax Reform Act of 1986", *The Amercain Economic Review*, March 2003, pp: 21-56.

(٧) **Mervyn King,** "Debt Deflation: Theory and Evidence", *European Economic Review*, 1994, pp: 419-445.

(٨) **Martha L., Olney** "Avoiding Default: The Role of Credit in the Consumption Collapse of 1930". *The Quarterly Journal of Economics*, Februray (1999), pp: 319-335.

عزوه إلى انخفاض الثروة الحقيقية أو الدخل كأحد المتغيرات الرئيسة التي أثرت في تلك الفترة. ولقد أظهرت الدراسة أن الانخفاض في الاستهلاك قد كان مصحوبا بإيقاع عقوبات شديدة على المدينين، مما يفسر الانخفاض الكبير في الاستهلاك. ففي العشرينات كان المستهلكين لايستطيعون الوفاء بالديون المضمونة، مما أدى إلى فقدان تلك الضمانات المتمثلة أساسا في الأصول. ولذا سعى المستهلكون إلى خفض الاستهلاك للوفاء بالتزاماتهم حتى مع خفض الأجور وفقدان الوظائف في تلك الفترة.

ولقد ظهر اتجاه آخر ركز على نوعيات معينة من القروض مثل دراسة دينرسكي وشيفرن (Dynarski and Sheffrin,1985)[٩] التي ركز فيها على الطلب على القروض العقارية وأظهرت الدراسة أهمية الدخل المؤقت في التأثير على الطلب للقروض العقارية بل ذهبت إلى أنه أكثر أهمية من الدفعة الأولى في التأثير على الطلب.

كما قام زالدس[١٠] (Zeldes, 1989) بدراسة اعتمدت على أخذ عينة عشوائية من الولايات المتحدة تم فيها تقسيم العينة إلى فئتين هما فئة الأصول السائلة المرتفعة، فئة الأصول السائلة المنخفضة وتوصلت الدراسة إلى أن الاستهلاك - وبالتبعية طلب المستهلكين على القروض- ذو حساسية مرتفعة للدخل الجاري للفئة ذات الأصول المنخفضة، بينما ينعكس الحال للفئة ذات الأصول المرتفعة.

مانركو وأوجاه (Manrique and Ojah, 2004)[١١] قدما دراسة حول محددات الطلب على القروض في أسبانيا مستخدمين المسح الإحصائي الذي تقوم به السلطات الحكومية في أسبانيا للمستهلكين، لتقدير الطلب على القروض بأسلوب

---

(٩) **M. Dynarski,** and **S.S. Sheffrin,** Housing Puchases and Transitory Income: A study With Panel Data, *The review of Economics ansd Statistics*, **67**(2), pp: 195-204, (1984).

(١٠) **S. P. Zeldes,** Consumption and Liquidty Constraints: An Emprical Investigation, *Journal of Political Economy*, (1989), **97**: 305-46.

(١١) **J. Manrique,** and **K. Ojah,** Credit and non-interest rate determinants of Loan Demand: Aspanish Case Sutdy, *Applied Economics*, **34** :781-792, (2004).

(Bivariate Probit)، لتحليل العوامل المؤثرة على الطلب للقروض المقيدة وغير المقيدة، وأظهرت الدراسة أن حجم الأسرة، ومستوى التعليم، والدخل الثابت، والدخل المؤقت تؤثر على الطلب على القروض الاستهلاكية في أسبانيا.

وفي دراسة قام بها ستربكوف وجربنوفا[١٢] (Strebkov and Grbanova, 2002) للطلب على القروض الاستهلاكية في روسيا، قاما بتجميع البيانات المقطعية من خمس مناطق رئيسة وبأسلوب تحليل العوامل (Factor Anylsis)، تم تحديد أهم العوامل التي تؤثر في الطلب على القروض الاستهلاكية وهي: الفئة العمرية المحصورة بين (٣١-٤٤ سنة)، والتي تمثل الزوجين الذين لديهما أطفال دون سن البلوغ، والعمل حيث أظهرت الدراسة أن العاطلين مؤقتا وربات البيوت هم أكثر الفئات طلبًا للقروض الاستهلاكية، ومكان العمل حيث إن العاملين في القطاع الحكومي والمالي هم أكثر الفئات إقبالاً على القروض الاستهلاكية.

مصادر التمويل الاستهلاكي
في المملكة العربية السعودية

يتم التمويل الاستهلاكي في المملكة عن طريق عدة قنوات هي: التمويل الحكومي المتخصص ويمثله بنك التسليف السعودي، والتمويل عن طريق المؤسسات التمويلية المتخصصة مثل البنوك والمؤسسات المالية، وشركات التقسيط التي تقدم الائتمان الاستهلاكي في صورة قروض أو بطاقات ائتمان،والتمويل من قبل قطاع الأعمال، حيث تقوم بعض الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والخدمية الكبرى بتقديم قروض لموظفيها، مثل شركتي أرامكو وسابك. كما أن هناك نوع آخر من التمويل كان يمارس من قبل التجار ويعرف بالتورق، والتمويل العرفي ومن أشكاله القرض الحسن، والجمعيات التي

---

(١٢) **O. Strebkov,** and **O. Gribanova.,** Development of a Credit System in Russia: Analysis of Consumer Demand and Perfrences, *Economic Sociology Electronic Journal*, Russian Federation (2002).

تقوم على التعاون بين بعض فئات المجتمع في مجال التمويل. وفيما يلي بيان تفصيلي لكل منها:

١ - التمويل الحكومي

يتأثر مقدار التمويل الحكومي بالدرجة الأولى بميزانية الدولة، فقد شهدت فترة السبعينيات طفرة التزايد في مخصصات هذه الصناديق، بينما تناقصت الأموال التي تقدمها للمستهلكين في الثمانينات، وقد يعود ذلك إلى العجز في الميزانية الحكومية. عادة ما تسعي الدولة لتقديم القروض لغرض مساعدة قطاع معين على النمو وضمان استمراره.

بنك التسليف السعودي

قامت الدولة في عام ١٣٩١هـ بإنشاء بنك التسليف السعودي، بهدف تقديم قروض بدون فائدة للمواطنين السعوديين ذوي الدخل المحدود. ويقوم البنك بتقديم قروضه للأغراض التالية: الزواج، وترميم المنازل، وقروض الأسرة، والقروض المهنية.

يوضح الجدول (١) نمو القروض التي قدمها البنك حسب الغرض من القرض، ويتضح أن القروض للأسرة قد كان نصيبها صفر خلال الأعوام (١٩٩٥-١٩٩٨م)، بينما تزايدت قيمتها لتبلغ (٢٠١) مليون ريال في العام ٢٠٠٠م وبنسبة زيادة تبلغ (٨٥,٧١٪)، ولكنها ظلت لا تشكل أكثر من (٠,٦٦٪) من إجمالي القروض، بينما كانت القروض بغرض الزواج تتزايد لتبلغ أعلى نسبة زيادة لها عام ١٩٩٧م (١٨,٣٠٪)، ولكنها تجاوزت القروض بغرض الترميم في نفس العام، لتشكل (٥٣,٨٧٪) من إجمالي القروض الممنوحة لتبلغ (٧٧٪) تقريبا من إجمالي القروض الممنوحة في عام ٢٠٠٠م.

جدول (١). نمو القروض وتقسيماتها لبنك التسليف السعودي (مليون ريال) (١٩٩٥-٢٠٠١م).

أنواع القروض	١٩٩٥م	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م
ترميم المباني	١٥٥,٤	١٥٤	١٥٣,٤	١٣٤,٦	٨٩,٧	٧١,٢	٥٦
حرف	٤,٧	٣,٥	٢,٥	٠	٠	٠	٠
زواج	١٤٢,٢	١٤٨,٢	١٨١,٤	٢١٧,٩	٢١٣,٧	٢٤٧,١	٢٦٠
الأسرة	٠	٠	٠	٠	٠,٣	٢,١	٣
الإجمالي	٣٠٢,٣	٣٠٥,٨	٣٣٧,٣	٣٥٢,٦	٣٠٣,٦	٣٢٠,٤	٣٢٠

المصدر: بنك التسليف السعودي، التقرير السنوي التاسع والثلاثون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، شركة مطابع نجد التجارية، ١٤٢٤هـ، ص٤١، ٤٦٥.

٢ - *المؤسسات التمويلية المتخصصة*

المقصود بالمؤسسات التمويلية المتخصصة، هي المؤسسات التي تقدم الائتمان التجاري للمستهلكين سواء كانت بنوك أم مؤسسات مالية أخرى، ولا تتوافر بيانات يمكن الاعتماد عليها من المؤسسات المالية غير البنوك التي تقدم الائتمان التجاري، ولكن بيانات البنوك السعودية تقدم لنا تصورا عاما عن هذا الاتجاه.

يوضح الجدول (٢) نمو سوق الائتمان الاستهلاكي في البنوك السعودية، خلال السنوات الماضية بزيادة تعادل أكثر من ثلاثة أضعاف، ليصل إلى (٣٨,٤٢٣) بليون ريال في عام ٢٠٠١م مقارنة بـــ (٩,٠٢٥) بليون ريال في عام ١٩٩٨م. ويعود هذا الاتجاه إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مع ارتفاع معدل نمو السكان بنسبة (٣٪) سنويا وتقلب دخل البترول خلال نفس الفترة.

يتضح من الجدول أن هناك زيادة مطردة في قيم الائتمان الاستهلاكي بالمملكة العربية السعودية. ففي عام ١٩٩٨م كانت حوالي (٩,١) بليون ريال وأصبحت في عام ١٩٩٩م (١٢,٣) بليون ريال تقريبًا، ثم تضاعفت إلى حوالي (٢٤,٨) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م، وزادت بنسبة (٥٥,٢٪) تقريبا لتبلغ (٣٨,٤) بليون ريال في عام ٢٠٠١م، وفي عام ٢٠٠٢م (٥٠,٤) بليون ريال بنسبة زيادة (٣١,٤٪). مما يدل على أن المستهلكين يتجهون نحو طلب المزيد من التمويل.

جدول (٢). القروض الاستهلاكية للأفراد وبطاقات الأئتمان.

السنوات	القروض الاستهلاكية				بطاقات الائتمان	نسبة القروض الاستهلاكية الاستهلاك الخاص
	عقار	سيارات	معدات أخرى	الإجمالي		
١٩٩٨م	١٧٧٨	٢٠٠١	٥٢٤٦	٩٠٢٥	٢١٤٣	٣,٥٩
١٩٩٩م	٢٠٨١	٢٥٠٠	٧٧١١	١٢٢٩٢	٢٣١٦	٤,٨٧
٢٠٠٠م	٢٧٢٤	٧٧١٩	١٤٣١٢	٢٤٧٥٦	٢١١٢	٩,٥٩
٢٠٠١م	٣٢٩٥	١٣٨٩٣	٢١٢٥٩	٣٨٤٤٧	٢٢٢٢	١٤,٨٠
٢٠٠٢م	٢٦٢٨	١٨٣٢٤	٢٩٥٣٣	٥٠٤٨٦	٢٢٨٣	١٩,٣٥
٢٠٠٣م	٥٢٠٦	٢٧٦٣٨	٣٠٣٤٧	٦٣١٩١	٣٠٧٩	٢٣,٧١

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي التاسع والثلاثون، والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، شركة مطابع نجد التجارية، (١٤٢٤هـ)، ص ١١١، (١٤٢٥هـ)، ص ١٠٣.

كما يتضح من الجدول (٢) أن القروض الاستهلاكية لتمويل العقار قد زادت بنسبة (٨٥,٣٢٪) بين عامي (١٩٩٨ و٢٠٠١م) بينما تناقصت بنسبة (٢٠,٢٤٪) في عام ٢٠٠٢م.

بينما زادت هذه القروض للسيارات والمعدات بنسبة (٥٩٤,٣٪) والقروض الاستهلاكية الأخرى بنسبة (٣٠٥,٢٤٪) لنفس الفترة. أما قروض بطاقات الائتمان فقد زادت بنسة (٣,٦٩٪) خلال الفترة ذاته.

كما يتضح أن نسبة قيمة إجمالي القروض الاستهلاكية إلى قيمة الانفاق الاستهلاكي الخاص قد زادت من (٣,٥٩٪) إلى (٢٣,٧١٪) خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٣م)، أي بنسبة زيادة قدرها (٥٦٠,٤٥٪). كما أن نسبة القروض إلى الاستهلاك قد بلغت (٢٣,٧١٪) في عام ٢٠٠٣م مما يعني أن قرابة خمس الانفاق الاستهلاكي يتم تمويلة عن طريق القروض الاستهلاكية، ويعكس هذا تزايد أهمية التمويل الاستهلاكي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي.

جدول (٣). تصنيف الائتمان المصرفي للمقيمين في المملكة حسب الآجال.

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الأجل القصير	١٠٦,٠٠٨	١١٦,١٧٤	١٤٣,١٥٣	١١٦,٦٦٢	١١٤,٨٥٨	١١٣,٤٣٥	١٢٤,٥٧٨
	٪٧٩,٥	٪٧٧,٩	٪٧٥	٪٧٠	٪٦٦	٪٦٠	٪٥٩,١٤
الأجل المتوسط	١٥,٦٥٠	٢٢,٢٦٤	٢٧,١٥٧	٢٧,٢٨١	٣٢,٠٤٩	٣١,٩٥١	٣١,٦٤٦
	٪١١,٦	٪١٤,٩	٪١٥	٪١٦	٪١٩	٪١٧	٪١٥,٠٢
الأجل الطويل	١١,٩٦٦	١٠,٧٧٥	١٧,٥١٧	٢٢,٤٢٠	٢٦,٦٢٦	٤٢,٢١٦	٥٤,٤٣٣
	٪٨,٩	٧,٢	٪١٠	٪١٤	٪١٥	٪٢٣	٪٢٥,٨٤
المجموع	١٣٣,٦٢٠	١٤٩,٢١٠	١٧٨,٨٢٠	١٦٦,٣٢٠	١٧٣,٥٣٠	١٨٧,٦٢٠	٢١٠,٦٥٧

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، شركة مطابع نجد التجارية، ١٤٢٣ هـ، ص١٧٠، (١٤٢٤هـ)، ص٣٧٠.

يوضح الجدول (٣) تصنيف الائتمان المصرفي للمقيمين في المملكة حسب الآجال. ويتضح أن قروض الأجل القصير تمثل النسبة الأعلى من إجمالي القروض التي تقدمها البنوك للأفراد، تليها القروض متوسطة الأجل، ومن الملاحظ تزايد القروض ككل ولكن القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل تزايدت نسبيًا وتفوقت على القروض قصيرة الأجل.

٣ - التمويل من قبل قطاع الأعمال

توجد بعض الشركات الكبيرة في المملكة العربية السعودية مثل أرامكو وسابك، التي تقدم تمويلاً للموظفين العاملين بها. ولا توجد إحصائيات دقيقة حول هذا النوع من التمويل، ولكننا نستطيع أن نعرف أن جل هذا التمويل هو لغرض الإسكان مما يجعله غير ذي أهمية عند دراسة التمويل الاستهلاكي.

٤ - التمويل العرفي

لا توجد إحصائيات رسمية حول هذا النوع من التمويل. ولقد أجرى الباحث مسح استطلاعي للمدارس باعتبارها أكثر الجهات تمثيلا للجمعيات التي تمثل جل

التمويل العرفي، وأظهرت نتيجة الاستطلاع أن هناك اتجاهًا نحو هذا التمويل، ففي المتوسط توجد ثلاث مجموعات للتمويل العرفي بالمدرسة الواحدة تراوحت مبالغها بين (٥٠٠٠ ريال) إلى (١٠٠,٠٠٠ ريال). وإن هذه الأرقام توضح أن حجم التمويل العرفي كبير، خاصة وأنه منتشر في المؤسسات العامة والقطاعات الأخرى الحكومية والخاصة، مما يظهر أهميته وضرورة العمل مستقبلاً على وجود بيانات عن هذا النوع من التمويل.

النموذج الاقتصادي

يتم من خلال النموذج المقترح بيان أثر العوامل المحددة للطلب على التمويل الاستهلاكي بمدينة جدة، وذلك بتقدير معاملات هذه المتغيرات وبيان أهميتها من خلال البيانات التي تم تجميعها خلال الفترة من (١٤٢٢/١٠/١٦هـ) إلى (١٤٢٣/١/١٢هـ)، حيث يتم تحديد النموذج المقترح من حيث فرضياته وصياغته وتوصيفه على النحو التالي:

أولا : فرضيات النموذج

يقوم النموذج المقترح على عدة فرضيات تتلخص فيما يلي:

١- دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة متصلة، مما يدل على إمكانية إيجاد مشتقاتها الجزئية وافتراض أن هذه المشتقات متصلة أيضًا.

٢- يتأثر الطلب على التمويل الاستهلاكي بمدينة جدة بكل من دخل رب الأسرة الشهري من العمل، ومصادر الدخل الأخرى (غير العمل مثل العقار، وعقود استثمار، وشراكة) الشهرية لرب الأسرة، ودخل باقي أفراد الأسرة الشهري من العمل، وتكلفة التمويل، ومدة سداد القرض، ومقدار الثروة.

٣- يتوقع وجود علاقة طردية بين الطلب على التمويل الاستهلاكي ودخل رب الأسرة الشهري، ومصادر الدخل الأخرى الشهرية، ودخل باقي أفراد الأسرة الشهري، ومدة سداد القرض، ومقدار الثروة ذلك إن هذه المتغيرات تمثل

القوة الشرائية للأسرة وتزايدها يؤدي إلى تزايد قدرة الأسرة على الاقتراض. أما من حيث العلاقة بين الطلب على التمويل الاستهلاكي وتكلفة التمويل، فمن المتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية وذلك لأن تزايد التكلفة يدفع الأسرة نحو الإقلال من الاقتراض.

ثانيا : صياغة النموذج

يقوم هذا النموذج على أساس أن الطلب على التمويل الاستهلاكي يتحدد بناء على عدة عوامل، هي: دخل رب الأسرة الشهري، ومصادر الدخل الشهري الأخرى، ودخل باقي أفراد الأسرة الشهري، ومدة سداد القرض، وتكلفة تمويل القرض، ومقدار الثروة.

أي أن :

$$D_t = f(I_t , Y_t , OI_t , L_t, , C_t , W_t) \qquad (١)$$

حيث إن :

D_t = الطلب على التمويل الاستهلاكي، ويقاس بقيمة القروض الممنوحة للأسرة الواحدة، إن عدم وجود معلومات مباشرة عن الطلب على التمويل الاستهلاكي، قد أدى إلى استخدام القروض التي تم طلبها من قبل الأسر لتمثل الطلب.

I_t = دخل رب الأسرة الشهري.

Y_t = مصادر الدخل الشهري الأخرى (إيجار، عقود، شراكة).

OI_t = دخل باقي أفراد الأسرة الشهري.

L_t = مدة سداد القرض.

C_t= تكلفة تمويل القرض.

W_t = مقدار الثروة.

يوضح الجدول (٤) الإحصائيات الوصفية لهذه المتغيرات، التي تم احتسابها من العينة التي تم أخذها للأسر المقترضة.

جدول (٤). الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري
قيمة القروض الممنوحة للأسرة الواحدة	٥٦٨٤٠,١٤	٥٨١٧٤,٧٣
الدخل الشهري لرب الأسرة	٥١٩٦,٧	٣٤٦٧,٦١
الدخل الشهري لبقية أفراد الأسرة	٧٠١٧,٥٨	٤٩٨٠,٦١
مصادر الدخل الأخرى	٥٧٨٤٥,٠٠	٨٩٩٣٣,٣٩
مدة سداد القرض	٤٣,٨٣	٢٩,٩٩
تكلفة تمويل القرض	٢٢٤١٦,٣٣	١٧١٦١,٠٨
مقدار الثروة	٤٣٣٥٠٨,٥٥	١١٤١٩٧٢,٨

وحتى يكون النموذج في شكل احتمالي تم إضافة المتغير العشوائي. وبافتراض أن الأخطاء العشوائية في تقدير محددات الطلب على التمويل الاستهلاكي، مسؤولة عن انحرافات هذا التقدير في الطلب على التمويل الاستهلاكي بقيمة متوقعة تساوي الصفر وبتباين ثابت فإن المعادلة رقم (١) يمكن إعادة كتابتها على النحو التالي :

$$D_t = B_o + I_t + Y_t + OI_t + L_t + W_t + C_t + \xi \qquad (٢)$$

حيث إن :

ξ = المتغير العشوائي.

ويمكن تقدير قيم المعاملات الواردة في المعادلة رقم (٢) مباشرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

ثالثًا : توصيف النموذج

لتوصيف النموذج نقوم بتعريف المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وشكل الدالة المستخدمة على النحو التالي:

متغيرات النموذج

المتغير التابع: المبالغ المقترضة للأسرة الواحدة بالريال السعودي، وقد يكون هناك أكثر من قرض تم الحصول عليه.

المتغيرات المستقلة وتشمل :

١- دخل رب الأسرة الشهري من العمل.

٢- مصادر الدخل الشهري الأخرى من غير العمل مثل عوائد العقار، الأسهم والسندات، العائد من عمل آخر غير العمل الأساسي، أي مصادر دخل أخرى.

٣- دخل باقي أفراد الأسرة الشهري سواء من العمل أو غيره.

٤- مدة سداد القرض الممنوح.

٥- تكلفة تمويل القرض الممنوح.

٦- مقدار الثروة ويمثلها العقار، الأسهم والسندات، أصول رأسمالية، مدخرات مالية، أي مبالغ أخرى على أن تحدد ماهيتها.

ولتقدير دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في معادلة رقم (٢)، تم تجميع البيانات التي تمثلها المتغيرات أعلاه بصورة مقطعية من الاستبانات التي تم توزيعها عشوائية على الأسر المقترضة بمدينة جدة خلال الفترة (١٤٢٢/١٠/١٦هـ) إلى (١٤٢٣/١/١٢هـ).

وقد تم استخدام الدالة اللوغاريتمية لتقدير الدالة لما أظهرته من حسن أداء، مقارنة بنتائج الدالة العادية، هذا فضلا عن إنها تقلل من خاصية عدم ثبات تباين عنصر الخطأ العشوائي، كما أن قيم معاملات الدالة اللوغاريتمية، يمكن تفسيرها بمقدار التغير النسبي في الطلب على التمويل الاستهلاكي، الناتج عن تغير وحدة واحدة في أحد المتغيرات المستقلة بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها.

النتائج الإحصائية للنموذج

قام الباحث بإجراء معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى على الطلب للتمويل الاستهلاكي، باستخدام البيانات المقطعية التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانات، الموزعة على مجتمع الدراسة بمدينة جدة للفترة من (١٤٢٢/١٠/١٦هـ) إلى (١٤٢٣/١/١٢هـ)، وباعتبار المتغير المستقل مقدار القرض. ولقد شملت المتغيرات المستقلة كل من دخل رب الأسرة الشهري، ومصادر الدخل الأخرى الشهرية للأسرة، ودخل باقي أفراد الأسرة الشهري، ومدة سداد القرض، وتكلفة تمويل القرض، ومقدار الثروة. وبعد إجراء عدة محاولات لتقدير الدالة اتضح أن المتغيرات التي تسهم وبدرجة عالية من الثقة في تحديد مقدار القرض، هي دخل رب الأسرة الشهري، ومدة سداد القرض، وتكلفة التمويل. ويوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية للنموذج المقدر باستخدام الدالة اللوغاريتمية:

إن الأداء العام لنموذج الطلب على التمويل الاستهلاكي، يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) ومن قيمة اختبار (F). وكما هو واضح من الجدول (٥) فإن قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (٠,٤٧٢)، مما يدل على أن الدالة تشرح العلاقة الأصلية بنسبة (٤٧٪) تقريبا. هذا الانخفاض في قيمة معامل التحديد متوقعًا في الدراسات التي تستخدم البيانات المقطعية. أما قيمة اختبار (F) فتبلغ (٣٠٤,٥٥) مما يؤيد رفض فرض العدم، القائل بأنه لا توجد علاقة بين التغير في مقدار القرض والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج.

جدول (٥). قيم معاملات دالة الطلب على التمويل الشخصي في مدينة جدة.

المتغيرات المستقلة	الدالة اللوغاريتمية
الثابت	٠,٦٢ (١,٢٤)
دخل رب الأسرة الشهري	٠,٦٧ (١٦,٤٥)
تكلفة التمويل	٠,١٦ (٣,٧٠)
مدة سداد القرض	٠,٧٠ (٢٠,٠٢)
معامل التحديد (R^2) اختبار (F)	٠,٤٧٢ ٣٠٤,٥٥

أما فيما يتعلق بقيم اختبار (t)، فيتبين من الجدول (١١) أن قيمة معامل التغير في دخل رب الأسرة الشهري يساوي (٠,٦٧)، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن زيادة متوسط هذا الدخل بمقدار (١٠٪) سيؤدي إلى زيادة الطلب على التمويل الاستهلاكي بمقدار (٦,٧٪) في المتوسط، وبدرجة ثقة قدرها (٩٩٪). ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى إقبال الأفراد على الحصول على القروض، بهدف تمويل الاستهلاك بنسبة أقل.

أما قيمة معامل التغير في تكلفة تمويل القرض فتساوي (٠,١٦) مما يعني أن التغير في هذه التكلفة بمقدار (١٠٪) سيؤدي إلى زيادة في الطلب على التمويل الاستهلاكي بمقدار (١,٦٪) في المتوسط، وبدرجة ثقة قدرها (٩٩٪) على الأقل.

ويلاحظ أن قيمة معامل التغير في مدة سداد القرض تساوي (٠,٧٠)، مما يدل على أن التغير في مدة سداد القرض بمقدار (١٠٪)، سيؤدي إلى زيادة التغير في الطلب على التمويل الاستهلاكي بمقدار (٧٪) في المتوسط تقريبا، وبدرجة ثقة قدرها (٩٩٪) على الأقل، وهذا يوضح أن إرتفاع الطلب على التمويل الاستهلاكي يعود لارتباطه بارتفاع مقدار العمولة، التي تأخذها البنوك عند زيادة مدة السداد.

المرونات

تشير قيم معاملات المتغيرات المستقلة الواردة في جدول (١١)، إلى مرونات الطلب على التمويل الاستهلاكي بالنسبة إلى تلك المتغيرات المستقلة في الآجل القصير. فكما هو ملاحظ انخفاض مرونة الدخل الشهري لرب الأسرة المقترض حيث تبلغ (٠,٦٧)، وقد يرجع ذلك إلى قيام البنوك والمؤسسات المالية بربط قيمة القروض بحجم الدخل الشهري للمقترض، بينما نجد أن تكلفة تمويل القروض منخفضة المرونة بدرجة أكبر وتساوي (٠,١٦)، مما يعكس التكلفة الحقيقة المرتفعة للتمويل في البنوك السعودية، أما مرونة الطلب على التمويل الاستهلاكي بالنسبة لمدة السداد، فتبلغ (٠,٧٠) وهي قيمة منخفضة نسبيًا، مما يدل على أن زيادة مدة السداد لا تؤدي إلى زيادة الطلب على التمويل بسبب انخفاض المرونة.

نتائج البحث

إن النمو الذي شهده التمويل الاستهلاكي في المملكة، له انعكاسات تفيد المقترضين والاقتصاد المحلي. ولعل من الواضح أن هناك عدة استخدامات للتمويل الاستهلاكي، من أهمها القدرة على شراء سلعة لا يتوفر المال اللازم لشرائها حاليا، خاصة إذا كانت تلك السلعة معمرة بحيث يستفيد المستهلك منها فورا، بدلا من الانتظار حتى يتمكن من ادخار المبلغ اللازم للشراء، فضلا عن تجنب المستهلك لتكاليف استخدام الخدمة مثل شراء السيارة الذي تغني عن استخدام التاكسي ودفع تكاليفه الشهرية. كما أن هنالك بعض المستهلكين الذين يستخدمون تمويل شراء السلع المعمرة، كوسيلة للحصول على السيولة لاستخدامها في أوجه استهلاكية أخرى.

غير أن هناك جانب سلبي لتزايد التمويل الاستهلاكي، حيث إن استمرار نمو هذا التمويل بشكل كبير، قد يجعل المستهلكين غير قادرين على الوفاء بعبء

خدمة الدين الاستهلاكي مستقبلا، مما يؤثر على الانفاق الاستهلاكي ومن ثم نمو الناتج المحلي. وقد يستخدم بعض المستهلكين أصولهم لسداد عبء الدين، وأخيرا قد يؤدي ذلك إلى تزايد نسبة الأفراد الذين يتقدمون للحصول على صكوك الأعسار، مما يعفيهم من التزاماتهم المالية مؤقتا ولكن تظل تلك الالتزامات لازمة الوفاء. ولذا فإن قياس القدرة على الوفاء بخدمة الدين الاستهلاكي، تعد من الأمور المهمة حيث تؤثر على قدرة المستهلك على شراء السلع، وتجعله أقل قدرة على شراء السلع كلما تنامت إلا في حالة تزايد الدخل بنفس مقدار عبء الدين الاستهلاكي.

من الواضح أن تنامي عبء الدين الاستهلاكي، سيصل إلى نقطة لا يمكن للمستهلكين معها من الاستمرار في دفع مستحقات الدين. وتظهر هذه الحقيقة بمقارنة النمو في القروض، مقارنة مع نمو الدخل حيث تزايدت نسبة نمو الاقتراض سنويا، وتراوحت بين (١٠١,٤٠٪) و(٣١,٣١٪) خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣م)، بينما تراوحت الزيادة في الدخل الفردي بين (-١٤,٥٢٪) و(١٣,٤٦٪) خلال نفس الفترة، وإن شهدت العامين الأخيرين تراجعا في الدخل الفردي. وسيصل الوضع إلى نقطة لا يمكن للمستهلك فيها من تغطية تكاليف عبء الدين، إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه خلال العامين الأخيرين.

إن الانفاق الاستهلاكي قد تزايد خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٣م)، مقارنة بالدخل والتغيرات في الإنفاق الاستهلاكي، وأقل حده من تلك في الدخل مما ينبئ بأن التغيرات في الدخل لا تماثلها التغيرات في الاستهلاك، ويؤكد وجهة النظر القائلة بعدم قدرة المستهلكين على تعديل السلوك الاستهلاكي عند انخفاض الدخل.

كما يمكننا أن نجمل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إحصائيًا فيما يلي:

١- تزايد القروض بغرض شراء سيارة للاستعمال الشخصي أو العائلي، مما يفسر تزايد الطلب على شراء السيارات، وما قد ينتج عنه من إزدحام الطرق وكثرة الحوادث والتلوث البيئي. لذا لابد من تقنين القروض بغرض شراء السيارات ودعم الاتجاهات الأخرى المنتجة.

٢- انخفاض مرونة الطلب الدخلية للتمويل الشخصي (٠,٦٧). وقد يكون ذلك راجعًا إلى شروط الاقتراض، مما يوضح عدم رغبة المستهلك في الاقتراض، حتى عندما يزداد دخله مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في هذه الشروط بما يكفل مصلحة الطرفين.

٣- انخفاض مرونة تكلفة تمويل القروض الشخصية بدرجة كبيرة جدا (٠,١٦)، ويعكس ذلك ارتباط التكلفة بحجم الأموال المقترضة، مما يتطلب ضرورة زيادة تكلفة التمويل للقروض كبيرة الحجم، والتي تتجاوز قيمتها متوسط قيمة القرض التقليدي الواحد (٦٣,٠٠٠ ريال).

٤- إن الطلب على التمويل بالنسبة لمدة السداد منخفض المرونة (٠,٧)، مما يعكس إرتفاع تكلفة التمويل عند تمديد مدة السداد، مما يتطلب ضرورة مراجعة الأسس التي تم بناء عليها تقدير المؤسسات المالية لهذا البند.

مما سبق يتضح أن هنالك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات التفصيلية، حول الإنفاق الاستهلاكي وخاصة فيما يتعلق بعبء الدين الاستهلاكي وقدرة المستهلكين على السداد، وخاصة وإننا نعلم الضمانات التي تضعها البنوك والتي تجعل من الائتمان الاستهلاكي إئتمان مقيدا له آثار مختلفة على الاقتصاد المحلي.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

بنك التسليف السعودي (١٤٢٤هـ) *التقرير السنوي التاسع والثلاثون*، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، شركة مطابع نجد التجارية، ص٤١، ٤٦٥.

مؤسسة النقد العربي السعودي (١٤٢٣هـ/١٤٢٤هـ) *التقرير السنوي الثامن والثلاثون*، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، شركة مطابع نجد التجارية.

مؤسسة النقد العربي السعودي (١٤٢٤هـ/١٤٢٥هـ) *التقرير السنوي التاسع والثلاثون*، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، شركة مطابع نجد التجارية.

ثانيًا : المراجع الإنجليزية

Baccheta, P. and **Gerlach, S.** (1997) "Consumption and Credit Constraints: International Evidence", *Journal of Monetary Economics*, **40**: 207-238

Durkin, T. and **Jonasson, Z.** (1998) "*An Empirical Evaluation of the Substance and Cyclicality of Financial Reporting: The Case of Consumer Credit*", Mimeo, Board of Governores of the Fedral Resrve System, April, 1998.

Dynarski, M. and **Sheffrin, S. S.** (1985) Housing Puchases and Transitory Income: A study With Panel Data, *The Review of Economics and Statistics*, **67**(Issue 2): 195-204.

Griffiths, M. (2000) The Sustainability of Consumer Credit Growth in Late Twentieth Centrury Australia, *Journal Consumer Studies & Home Economics*, **24**(March): 23-33.

King, M. (1994) "Debt Deflation: Theory and Evidence", *European Economic Review*, **38**(Issue 3-4): 419-445.

Maki, D. (2001) "Household Debt and the Tax Reform Act of 1986", *The Amercain Economic Review*, **91**(Issue 1): 305-319.

Manrique, J. and **Ojah, K.** (2004) Credit and non-interest rate determinants of Loan Demand: Aspanish Case Sutdy, *Applied Economics*, **34**(Issue 8): 781-792.

McCarthy, J. (1997) "Debt, Delinquencies, and Consumer Spending", Current Issues in Economics and Finance, *Federal Reserve Bank of New York*, Feb, pp. 1-6.

Olney, M.L. (1999) "Avoiding Default: The Role of Credit in the Consumption Collapse of 1930", *The Quarterly Journal of Economics*, Februray 1999, **114**(Issue 1): 319-335.

Strebkov,O. and **Gribanova, O.** (2002) Development of a Credit System in Russia: Analysis of Consumer Demand and Perfrences, *Economic Sociology Electronic Journal*, Russian Federation, **2**: 212-232.

Zeldes, S.P. (1989) Consumption and Liquidty Constraints: An Emprical Investigation, *Journal of Political Economy*, **97**: 305-46.

ملحق رقم (١)
استبانة المستهلك (المقترض)
استطلاع رأي

تم اختيار مدينة جدة التي تضم قرابة ٨١ حي، كعينة ممثلة يمكن تعميمها على باقي مدن المملكة، وقد تم استخدام آلية الاختيار العشوائي في اختيار مفردات عينة مجتمع البحث الخاص بتمويل المستهلكين بجدة، وقد تم تعيين واختيار الأسرة كوحدة معاينة نهائية، ومن ثم تتم المقابلة مع رب الأسرة أو من ينوب عنه لتعبئة استمارة الاستقصاء. يوضح الجدول التالي عملية توزيع العينة على الأحياء المختارة.

تفاصيل عملية جمع البيانات من عينة البحث

م	اسم الحي	المقبول	المرفوض	ملاحظات
١	أبرق الرغامة	--	--	تم استبداله بحي إسكان الأمير فواز
٢	الأندلس	٧٨	--	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
٣	البوادي	٧٧	--	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
٤	الجامعة	٧٦	--	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
٥	الخاسكية	--	--	تم استبداله بحي الخالدية لأنه منطقة تجارية لا يوجد بها سكان
٦	الروابي	٧٥	١	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
٧	السامر	٧٦	٩٨	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
٨	الشاطئ	--	٢٢	تم استبداله بحي الشرفية لفشل المحاولات المختلفة في جمع البيانات
٩	الصفا	٧٦	--	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
١٠	القريات	٧	٧٨	تم رفض العينة لأسباب مختلفة
١١	المحمدية	٧٦	--	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
١٢	النزلة الشرقية	٥٥	٧٦	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
١٣	النعيم	٣٠	٤٦	تم رفض العديد من العينة لأسباب مختلفة
١٤	بريمان	٧٨	--	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها

١٥	حارة الشام	١٩	١٣٣	تم رفض العديد من العينة لأسباب مختلفة
١٦	غليل	٧٨	--	تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
١٧	حي مدائن الفهد	٥٢	١٨١	تم رفض العديد من العينة لأسباب مختلفة
١٨	إسكان الأمير فواز	٧٧	--	الحي البديل لحي أبرق الرغامة/تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
١٩	الربوة	٧٦	--	الحي البديل لحي الخالدية، البديل لحي الخاسكية/تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
٢٠	الشرفية	٢٠	٥٤	الحي البديل لحي الشاطئ/تم رفض العديد من الاستمارات لأسباب مختلفة
٢١	النزلة اليمانية	٢١	--	حي مكمل لحي النزلة الشرقية/تم جمع البيانات والتأكد من صحتها
٢٢	الخالدية	--	--	حي بديل لحي الخاسكية وأيضًا تم استبداله بحي الربوة
المجموع		١٠٤٧	٦٨٩	

ومن الجدول الموضحة أعلاه نستخلص أن :

الاستبيانات	العدد
المقبولة	١٠٤٧
المرفوضة	٦٨٩
الإجمالي	١٧٣٦

لعل من المفيد أخيرا أن نلقي الضوء على مجموعة من المتغيرات ذات العلاقة بالتمويل، نظرا لما تمثله من أهمية عند دراسة التمويل الاستهلاكي.

السيولة النقدية

النقد المتداول وحجم النقود تحت الطلب يعتبران من المؤشرات الرئيسة التي تعكس درجة السيولة لاقتصاد ما، ومن المسلم به أنه كلما زادت قيمة هذين المتغيرين كلما دل ذلك

على إرتفاع درجة السيولة في اقتصاد الدولة، ودل ذلك على احتفاظ الأفراد في المجتمع بالنقود في صورتها السائلة، مما يعني نهاية تزايد الحاجة إلى التمويل. ويتصف الاقتصاد السعودي بانه ذو سيولة عالية بالنظر إلى حجم النقد المتداول خارج المصارف وحجم النقود تحت الطلب.

يتضح من الجدول (٤) أن النقد المتداول خارج المصارف قد تقلب خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٢م، وقد بلغت أقصى نسبة زيادة له (٢٢,٣٪) في العام ١٩٩٩م، بينما أدنى نسبة (- ٧,٣٪) للعام ٢٠٠٠م، ولكن الاتجاه العام كان نحو التزايد وقد تعود تلك التقلبات إلى التوسع في التسهيلات المصرفية، الذي أدى إلى خفض الطلب على النقود نسبيا لأغراض المعاملات النقدية.

إن الاتجاه التصاعدي واضح في الودائع تحت الطلب، والتي عملت في اتجاه التزايد وقد بلغت أقصي نسبة زيادة (١٥,٢٪) في العام ٢٠٠٠م، بينما أدنى نسبة (-٠,١٪) في العام ١٩٩٨م مما يعزز النظرة القائلة بأن اعتماد القطاعات الحكومية سياسة صرف المستحقات عن طريق البنوك أدى إلى تزايد حجم الايداعات لدى البنوك، ولقد عزز هذا الاتجاه تزايد استخدام الخدمات المصرفية وخاصة أجهزة الصراف الآلي.

Consumer Finance Demand Equation in Jeddah: Econometric Study

Mohammad Najeeb Ghazali Khayat

Associate Professor, Department of Economics
Faculty of Economics and Administration
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. The consumer finance can be distinguished from corporate finance by its direct impact on consumption and major economic indicators.

Lately the consumer finance in Saudi Arabia has grown drastically. This requires special attention for both the process of lending and the relation ship between the lenders and borrowers.

The purpose of the study is to estimate the demand function of loans using cross data collected from Jeddah districts randomly.

The results show that both income and repayment period elasticity's are very low; this could be due to the stiff rules applied by the lenders. This requires the review of the rules applied by the banks to the loans.